مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية
ONLINE ISSN : 2572-5386 … PRINT ISSN : 2226-1419
website : www.muthjaes.net
IASJ
المجلات الاكاديمية العراقية

مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي العراقي للمدة (٢٠١٠ – ٢٠١٨)

سماء موسى جويد*[a] ، أ.د صباح رحيم مهدي[b]
جامعة المثنى – كلية الادارة والاقتصاد

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام : 12/4/2021
تاريخ التعديل : 3/5/2021
قبول النشر : 25/5/2021
متوفر على الأنترنيت:31/12/2021

الكلمات المفتاحية:
مؤشر السلامة المالية
الجهاز المصرفي العراقي

الملخص

يتوافق تحليل الاستقرار المالي مع تحليل السلامة المالية المتعارف عليها، فهو يعتمد على مؤشرات قياسية تشمل مجموعة من النسب ، والذي يهمنا هو مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي حصرا، اذ ان من المهم وعند تحليل المخاطر الناشئة داخل اي نظام مالي تقسيم المؤشرات على مجموعات : الاولى تركز على التطورات داخل المؤسسات الفردية وتأثير الازمات على مستوى هذه المؤسسات ، والثانية ، تركز على النظام المالي ككل ، وتهدف الى الحد من تأثيرات الازمة المالية.

Indicators of the Financial Health of the Iraqi Banking System for the Period (2010-2018)

Sabah raheem Mahdi[a] , samaa mousa jwaid[b]

Abstract
The analysis of financial stability is consistent with the analysis of recognized financial soundness. It is based on standard indicators that include a set of ratios. What concerns us are the indicators of the financial soundness of the Iraqi banking sector exclusively. it is important when analyzing the risks arising within any financial system to divide the indicators into groups. First, it focuses on developments within individual institutions and the impact of crises at the level of these institutions. Second, it focuses on the financial system as a whole, and aims to reduce the effects of the financial crisis.

* Corresponding author : E-mail addresses :
2021 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2021-11-4/252-263.

المقدمة

لتفادى الوقوع في الأزمات المالية التي يمكن أن تصيب النظم المالية والتي تترك آثارا سلبية كبيرة على اقتصاديات تلك الدول بدأت المنظمات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي بالعمل على اشتقاق مؤشرات سلامة مالية على مستوى الاقتصاد الكلي لتكون جرس إنذار مبكر عن مدى حساسية تعرض القطاعات المالية للأزمات، وتشمل هذه المؤشرات جوانب عدة منها (جودة الموجودات وكفاية راس المال والربحية والسيولة).

بدأ الاهتمام بموضوع **(مؤشرات السلامة المالي FSIs)** في أوائل سنة (2000) من قبل صندوق النقد الدولي استجابة لأزمة السوق المالية في تسعينات القرن العشرين، وقد كثف نشاطاته في مجال تحليل النظم المالية وفي مشروع مؤشرات السلامة الكلية **Financial Soundness indicators Project** لإيجاد مؤشرات وقائية كلية **Macro Prudential indicators** لتقويم النظم المالية الدولية، إذ كان الهدف الأساس لمؤشرات السلامة المالية **FSIs** هو للمساهمة في زيادة الشفافية وللحصول عل صورة أكثر وضوحاً لنقاط قوة وضعف هذه النظم، من اجل التميز بين النظم المالية الصحيحة والنظم المالية المعتلة.

✓ **الدراسات المنهجية**

مشكلة البحث

١- كيف يمكن للبنك المركزي أن يحقق هدف السلامة المالية برغم من افتقارها الى نظام داخلي خاص بها.

٢- غياب المنهجية الواضحة لدى البنك المركزي وهيئته الرقابية في مراقبة عمل المصارف.

الاطار النظري

الجانب المفاهيمي للسلامة المالية

تطرق العديد من الكتاب والباحثون إلى مفهوم السلامة المالية من وجهات نظر متعددة، فقد يراها البعض بأنها "التقويم المتخصص لاستقرار النظام المالي لكي تحدد حالة أي ضعف موجود فيه في أي فترة زمنية (Deutsche, 2006: 103)فيشير التعريف إلى الوظيفة التي تؤديها الجهات الرقابية والإشرافية والتي هدفها التكامل في تحقيق استقرار نظامها المالي، كما يرى بعضهم الآخر بانها "وضع المعايير وتحسين الرقابة التي تؤدي إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي" (Flannery, 2007: 2)، إن هذا التعريف يوضح

أهداف البحث

١- التعرف على مؤشرات الاستقرار المالي و السلامة المالية للجهاز المصرفي وكيفية قياسها.

٢- قياس أثر السلامة المالية في المحافظة على الاستقرار المالي والوقوف على مدى الاستقرار الذي يتمتع به النظام المصرفي في العراق.

أهمية البحث

تطرق هذا البحث إلى أحد النماذج المصرفية المهمة لمراقبة أداء الجهاز المصرفي من قبل البنوك المركزية وتقويم أداءها للحصول على مؤشرات محددة تحمي النظام المصرفي من احتمالية تعرضه إلى المشاكل والأزمات المالية.

فروض البحث

ينطلق البحث من فرضية مفاداها: ان اختبار مؤشرات السلامة المالية تشكل أداة مفيدة لقياس قدرة القطاع المصرفي على مواجهة اتجاه الاضطرابات المالية من خلال تصنيف المصارف إلى مصارف مستقرة واخرى غير مستقرة بالاعتماد على مؤشرات السلامة المالية.

تم تقسيم البحث إلى محورين رئيسين مسبوقة بالمنهجية ومتبوعة باستنتاجات وتوصيات، تناول المحور الأول منها يتكون من اولا –الإطار النظري للسلامة المالية، وثانيا– توافق السلامة المالية مع مفهوم الاستقرار المالي والمحور الثاني أختص بتحليل واقع الاستقرار المالي بالاعتماد على المؤشرات والنسب المالية.

السلامة المالية من حيث أدواتها التي تستخدمها وإجراءات الرقابة لأجل تحقيق هدفها الأساس.

أشار كذلك **Gjedrem** من وجهة الاستقرار المالي من حيث كونه مرادف للسلامة المالية ويعرف بانه "الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادرا على مقابلة متطلباته، ومن ثم تعزيز الأداء الاقتصادي وتراكم الثروة" **(Gjedrem, 2005: 1)**،

إن السلامة والاستقرار المالي هما "الحالة التي يخصص فيها النظام المالي موارده بكفاءة بين الأنشطة ويدير ويشخص المخاطر المالية ويمتص الصدمات" (Shinasi, 2005: 2).

ثانيا:– توافق السلامة المالية مع مفهوم الاستقرار المالي:

لقد كان الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقود الماضية هدفا متزايد الأهمية في وضع السياسات الاقتصادية، كما أن مفهومه يتجاوز المفهوم البسيط المتعلق بتجنب وقوع الأزمات المالية، فانه يتعلق بالمخاطر المالية وتسعيرها وتحديد أدارتها، مع استمرار قدرة النظام المالي على أداء وظائفه المالية كالادخار والاستثمار والإقراض والاقتراض وخلق السيولة وتوزيعها حتى في أوقات التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات (شيناسي، ٢٠٠٥: ٥).

ويتحقق الاستقرار المالي إذا كان النظام المالي قادر على توفير فرص الادخار والاستثمار مع عدم وجود اختلالات في النظام المالي ويتوافق تحليل الاستقرار المالي مع تحليل السلامة المالية الكلية للنظام المالي؛ إذ أن مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي والمالي تعُد من أبرز الأدوات المستخدمة في تحليل وتقيم أوضاع الاستقرار المالي.

وقد استحوذ سلامة النظام المصرفي على اهتمام السلطة النقدية باعتباره المكون الأكبر غالبا ضمن مكونات النظام المالي في معظم الاقتصاديات العالمية، إذ اعتبر النظام المصرفي السليم قناة رئيسية لتنفيذ السياسات النقدية والتمويلية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، كما أن تنمية القطاع المصرفي السليم أصبحت تحظى باهتمام متعاظم خاصة بعد الأزمة المالية العالمية عام **(2008)** وما زال الاهتمام بسلامة الجهاز المصرفي متواصلا منذ الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي نتيجة الأزمات التي تعرضت لها الأنظمة المصرفية والتي أصبحت شائعة في معظم أنحاء العالم **(حاج موسى،**٢٠٠٧:٧)وأعتبر التصميم الجيد للضوابط الاحترازية، والتي تتكون من: (شينا سي، ٢٠٠٥: ٨)

أ– **الضوابط الاحترازية الكلية:** تضع السلطة الرقابية متطلبات احترازية ومناسبة لكفاية رأس مال المصارف، تعكس المخاطر التي يتحملها المصرف، أو الأوضاع السوق وأوضاع الاقتصاد التي تتواجد فيها. وتحدد السلطة الرقابية مكونات رأس المال، آخذة بعين الاعتبار قدرة المصارف على امتصاص الخسائر. ولا تقل متطلبات رأس المال هذه، عن مستوى معايير لجنة بازل السارية، وذلك للمصارف النشطة على المستوى العالمي.

ب– **الضوابط الاحترازية الجزئية:** إذ تتم بواسطة السلطة النقدية والقيام بعمليات وإجراءات الرقابة المصرفية الفعّالة من أبرز مهام السلطة النقدية والسلطات الرقابية وذلك من خلال التأكد على سلامة السيولة النقدية والملاءة المالية، والتأكد من قدرة المصارف على تقييم المخاطر وامتصاص الصدمات الخارجية.

يتوافق تحليل الاستقرار المالي إلى حد ما مع تحليل السلامة المالية الكلية واعتمد تحليل الاستقرار المالي على مؤشرات قياسية مثل بيانات الميزانيات العمومية، والتي تشكل إنعكاسا للمراكز المالية للقطاعات الاقتصادية وبيانات الدخل والسيولة وجودة الأصول والمراكز المالية المفتوحة بالعملات الأجنبية ومستوى التعرض للمخاطر وفق القطاعات الاقتصادية مع الاهتمام ببيانات تركز المخاطر وجميع هذه المؤشرات هي في الغالب

مؤشرات للسلامة المالية الكلية مجمعة على مستوى الاقتصاد الكلي.

الجانب العملي

المحور الثاني: مؤشرات السلامة المالية Financial Soundness indicators (FSIs)

لتفادى الوقوع في الأزمات المالية التي يمكن أن تصيب النظم المالية والتي تترك آثاراً سلبية كبيرة على اقتصاديات تلك الدول بدأت المنظمات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي بالعمل على اشتقاق مؤشرات سلامة مالية على مستوى الاقتصاد الكلي لتكون جرس إنذار مبكر عن مدى حساسية تعرض القطاعات المالية للأزمات، وتشمل هذه المؤشرات جوانب عديدة (جودة الموجودات وكفاية راس المال والربحية والسيولة).

أولا :–مؤشر نسبة كفاية راس المال:

١- ان نسبة كفاية راس المال للمصارف الحكومية للمدة (٢٠١٠ – ٢٠١٤) تراوحت بين حدها الادنى (٠.٢%) وحدها الاعلى (٣%) لعام ٢٠١٤ وحسب معيار بازل، اذ يلاحظ ان نسبة بعض المصارف وخصوصا مصرف الرافدين اقل من النسبة القانونية البالغة (١٢%) (تقرير الاستقرار المالي،٢٠٠٦:٨) ، لذلك تعد بعض المصارف الحكومية التي تقل نسبتها عن النسبة المعيارية، مصارف مجازفة في منحها الائتمان ومتعرضة للمخاطر المعنوية.

بعدها تراوحت النسبة للمصارف الحكومية (٣٨% – ٤٣%) للمدة ٢٠١٥ – ٢٠١٨ ، وذلك بسبب انخفاض الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية، في المقابل زيادة راس مال المصارف، اذ تعكس هذه النسبة المحسوبة تحسن وقدرة مالية جيدة للمصارف الحكومية تساعدها على مواجهة المخاطر المحتملة، إذ إنَّ هذه النسبة أكبر من النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة ١٢%.

٢- اما نسبة كفاية راس المال للمصارف الخاصة للمدة (٢٠١٠–٢٠١٨) تراوحت اجمالي النسبة للمصارف نفسها (٣٠% – ٣٢٣%) وهي اعلى من النسبة القانونية التي حددها البك المركزي والبالغة ١٢%، اذ بلغت لدى غالبية المصارف الخاصة اكثر من ٦٠% وذلك لتحفظها عن منح الائتمان مما نتج عنه سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية البالغة (٣٠%) (تقرير الاستقرار المالي ، ٢٠١٤: ٥)مما يشير الى وجود موارد مالية معطلة لا تتوفر لها فرص الائتمان والاستثمار الامن والسليم.

٣- يلاحظ من الجدول المذكور اعلاه، انّ نسبة كفاية راس المال للمصارف الخاصة مقارنة مع نسبة المصارف الحكومية للمدة ٢٠١٠ – ٢٠١٨ هي نسبة مرتفعة جد ا تتجاوز كثيرا النسبة المحددة بحسب معايير بازل البالغة (٨%)، وكذلك المحددة من قبل البنك المركزي العراقي البالغة ١٢%، ويعود ذلك إلى اربعة عوامل: (تقرير الاستقرار المالي،٢٠١٨:٣٤)

أ- العامل الاول ان اغلب المصارف الخاصة هي حديثة العهد قياسا بالمصارف الحكومية فأنها قديمة العهد، إذ يكون راس مال الاولى عالٍ قياسا بالأخيرة التي الموجودات المرجحة بالمخاطر مرتفعة، لذا يلاحظ وجود فجوة بين نسبة كفاية راس المال لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة لصالح الأخيرة، ويعكس هذا الفرق أنّ إجمالي راس مال المصارف الخاصة مرتفع قياسا مع المصارف الحكومية،

ب-

ت- العامل الثاني هو ان عدد المصارف الخاصة اكثر من المصارف الحكومية، إذ يبلغ عدد الأولى (٦٤) مصرف في حين أنَّ عدد المصارف الحكومية (٧) مصارف حتى عام ٢٠١٨.

ث- العامل الثالث هو ارتفاع راس مال المصرف الخاص لاستجابته لتوجيهات البنك المركزي بزيادة راس المال، بحيث يكون الحد أدنى (٢٥٠) مليار دينار.

جدول (١)نسبة كفاية راس المال للمصارف العاملة في العراق للمدة (٢٠١٠–٢٠١٨)

التفاصيل	نسبة كفاية راس المال في المصارف الحكومية%	نسبة كفاية راس في المصارف الخاصة%	النسبة المقررة %
2010	2	60	12
2011	2	30	12
2012	2	30	12
2013	2	30	12
2014	3	54	12
2015	46	١١٣	١٢
2016	63	137	12
2017	38	323	12
2018	43	309	12

Source: Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Financial Market (Research Department, Annual Reports on Financial Stability in (2010-2018).

والشكل الاتي يوضح نسبة كفاية راس المال للمصارف العاملة في العراق

شكل(١) نسبة كفاية راس المال للمصارف العاملة في العراق للمدة (٢٠١٠–٢٠١٨)

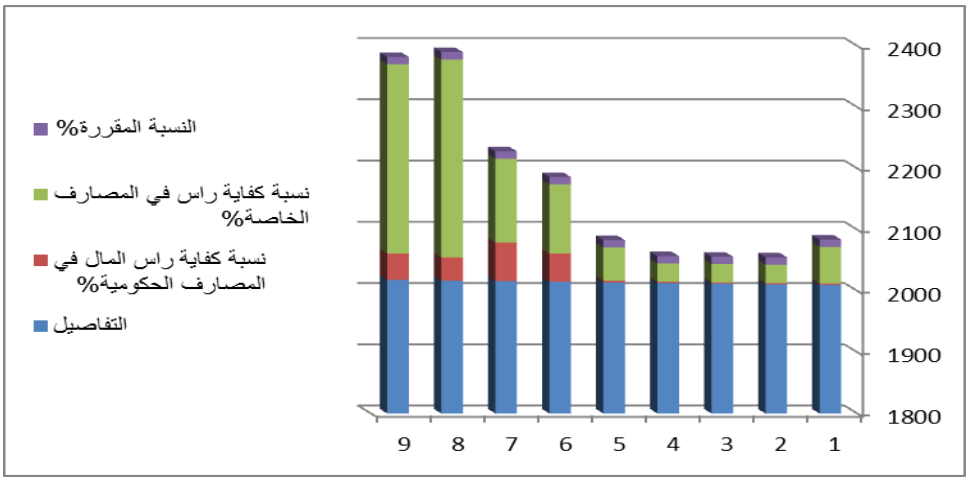

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١) كفاية راس المال

ثانيا: مؤشرات جودة الموجودات:

تشكّل جودة ونوعية الموجودات حجر الأساس لمستوى مصداقية معدلات راس المال، لكون معظم مخاطر الإعسار المالي في المؤسسات المالية تنجم غالبا عن طريق نوعية الموجودات أو مصاعب تحويلها إلى سيولة عند الحاجة اليها، وهناك مؤشرات عديدة التي من خلالها يمكن قياس الجودة منها:

١- نسبة القروض غير العاملة / إجمالي الائتمان النقدي:

سجلت القروض غير العاملة لدى المصارف العراقية (٤.٨٨) ترليون دينار في عام ٢٠١٨منخفظة عن عام ٢٠١٠ الذي بلغت فيه (٢٩.٧) ترليون دينار، مما أدى إلى ارتفاع نسبة القروض غير العالمة إلى الائتمان النقدي من (٢.١٩%) عام ٢٠٠٥ الى (٣.٤٧%) في عام ٢٠١٨ وذلك يؤثر في مؤشر الاستقرار المالي في العراق، إذ تُعدُّ نسبة الديون غير العاملة أحد المتغيرات الداخلة في احتسابه.

جدول(٢) نسبة القروض الغير عاملة /اجمالي الائتمان النقدي للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨)

المبالغ تريليون

السنوات	القروض الغير عاملة	الائتمان النقدي	القروض الغير عاملة/الائتمان النقدي %
2010	29.7	9.4	3.15
2011	45.9	13	3.53
2012	49.7	20.8	2.38
2013	19.9	30	6.33
2014	23.6	34.1	6.74
2015	30.7	36.8	8.34
2016	33.4	37.2	8.87
2017	43.4	37.9	11.4
2018	4.88	38.5	12.6

Source: Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Financial Market Research Department, Annual Reports on Financial Stability in (2010-2018).

شكل(٢) نسبة القروض الغير عاملة /اجمالي الائتمان النقدي للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨)

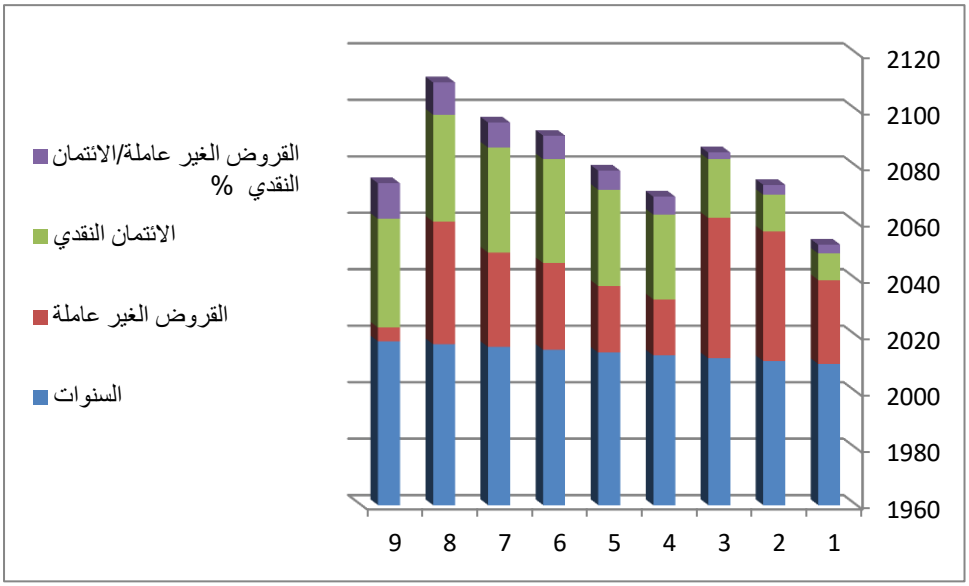

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(٢)

١- نسبة القروض غير العاملة / إجمالي الموجودات:

ارتفعت نسبة القروض غير العاملة (الديون المشكوك في تحصيلها) إلى إجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي بصورة عامّة خلال عام ٢٠١٨ كما موضح في جدول (٣)، إذ بلغت النسبة (٣.٣٦ %) مقابل (٠.٧٩) عام٢٠٠٥ ، بمعدل ارتفاع (٨٢%) ، أن هذه النسبة تعكس ارتفاع زيادة الجهاز المصرفي على الرغم من ارتفاعها في عام ٢٠١٨ ، وقد ارتفعت هذه النسبة نتيجة لارتفاع حجم الديون غير العاملة من (٢٩.٧) ترليون دينار عام ٢٠١٠ إلى (٤.٨) ترليون دينار عام ٢٠١٨ ، إلا أنها وعلى الرغم من ارتفاعها فهي تعكس موقفا جيدا وسليما للمصارف العاملة في العراق من ناحية حجم الموجودات في عام ٢٠١٨ إذ تشير الأدبيات والتجارب الدولية إلى أنَّ تجاوز هذه النسبة(١٠%) يُنذر بأزمة مصرفية متوقعة ،ولكن في العراق ما تزال هذه النسبة ضمن المعايير المقبولة وأنّ تخفيضها يكون أفضل ويعكس أداء جيدا للمصارف.

جدول(٣) نسبة اجمالي القروض الغير عاملة على اجمالي الموجودات للمدة (٢٠١٠–٢٠١٨)

المبالغ تريليون

السنوات	القروض الغير عاملة	اجمالي الموجودات	القروض الغير عاملة/اجمالي الموجودات
2010	29.7	363.3	0.79
2011	45.9	143.8	3.13
2012	49.7	190.9	3.12
2013	19.9	229.9	0.83
2014	23.6	226.8	1.04
2015	30.7	222.9	1.38

1.51	**221.2**	**33.4**	**2016**
3.90	**156.4**	**43.4**	**2017**
3.36	**145.18**	**4.88**	**2018**

Source: Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Financial Market Research Department, Annual Reports on Financial Stability in (2010-2018).

شكل (٣) نسبة اجمالي القروض الغير عاملة على اجمالي الموجودات للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨)
تريليون

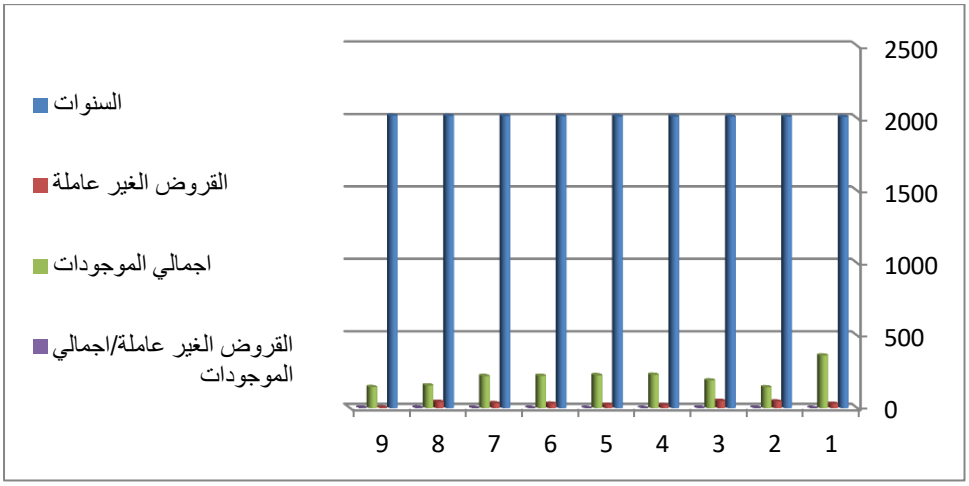

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٣)

ثالثا:- مؤشرات الايرادات والربحية

١- نسبة العائد على الموجودات

انخفضت نسبة العائد على الموجودات إلى (٠.٥٣ %) في عام ٢٠١٨ مقارنة مع نسبتها البالغة (٢.٠٩%) في نهاية عام ٢٠١٠ فيما يخصُّ المصارف بصورة عامّة، وذلك نتيجة لانخفاض أرباح المصارف إذ ارتفع صافي الدخل الذي يحمل الفائدة من (٦٥٥,٠٠٠) مليون دينار عام ٢٠١٠ الى (١,٣١٩,٤٥١) مليون دينار عام ٢٠١٨، وكذلك انخفض الدخل الذي لا يحمل فائدة من (٢٨,٣٣٦,٦٠٨) مليون دينار في عام ٢٠١٠ الى (٩٣٤,٥٠٩)مليون دينار في عام ٢٠١٨. (تقرير الاستقرار المالي،٢٠١٨:٤٥)

ان تأثير انخفاض هذه النسبة سوف تودي عدم استقرار عائدها المالي .

جدول(٤) نسبة العائد على اجمالي الموجودات للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨)

تريليون دينار

السنوات	نسبة العائد%	اجمالي الموجودات	نسبة العائد/ الموجودات
2010	7.6	363.3	2.09
2011	9.3	143.8	0.64
2012	1.5	190.9	0.78
2013	1.4	229.9	0.60
2014	1.2	226.8	0.52
2015	1.05	222.9	0.47
2016	1.1	221.2	0.49
2017	1.3	156.4	0.83
2018	6.6	122.9	0.53

Source: Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Financial Market Research Department, Annual Reports on Financial Stability in (2010-2018).

شكل(٤) نسبة العائد على اجمالي الموجودات للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨)

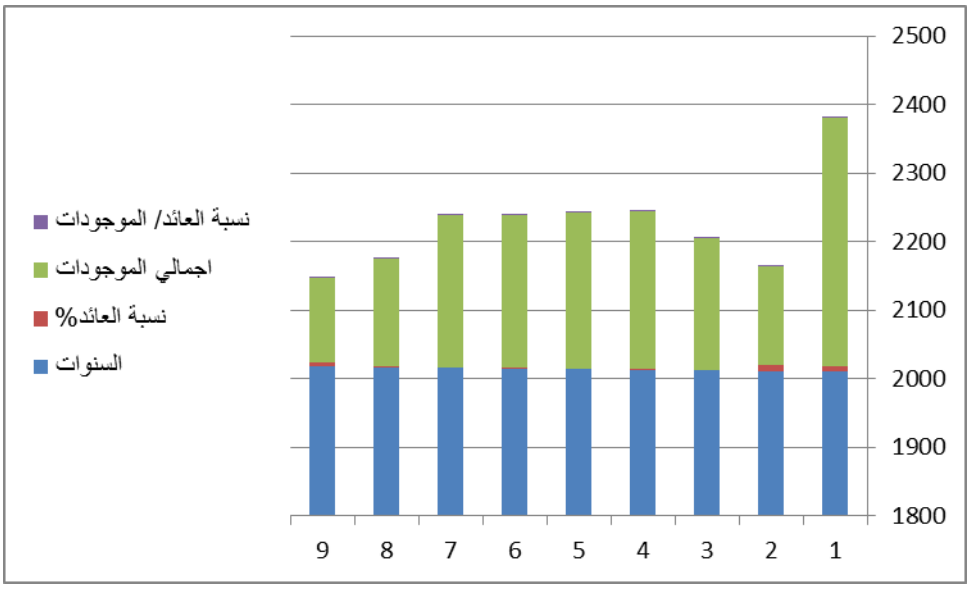

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٤)

١- نسبة العائد على حقوق المالكين

يتضح من جدول (٥) ان نسبة العائد على حقوق الملكية بلغت (٢٧.١%) عام ٢٠١٠ ثم انخفضت بعد ذلك حتى وصلت الى اعلى نسبة في عام ٢٠١٢ والبالغة (٢٥.٤%) بعد ذلك انخفضت النسبة حتى وصلت الى (٤.٣٧%) عام ٢٠١٨، وتعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون أصحاب راس المال في المؤسسة المالية وكفاءة المؤسسة ومدى نجاحها في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المالكين، والأسباب الرئيسة لانخفاض هذه النسبة هي انخفاض قيمة الدخل وارتفاع قيمة الموجودات. ان انخفاض معدل العائد يودي الى قلة عدد المستثمرين الماليين وبالتالي سوف تقل رؤوس الاموال لدى المصرف على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.

جدول (٥) نسبة العائد على حقوق المالكين للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨)

تريليون دينار

السنوات	نسبة العائد%	راس المال	نسبة العائد/ حقوق المالكين
2010	7.6	2.8	27.1
2011	9.3	3.9	23.8
2012	1.5	5.9	25.4
2013	1.4	7.7	18.2
2014	1.2	9.1	12.1
2015	1.05	10.1	10.4
2016	1.1	11.7	9.4
2017	1.3	14.3	9.09
2018	6.6	15.1	4.37

Source: Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Financial Market Research Department, Annual Reports on Financial Stability in (2010-2018).

شكل(٥) نسبة العائد على حقوق المالكين للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨)

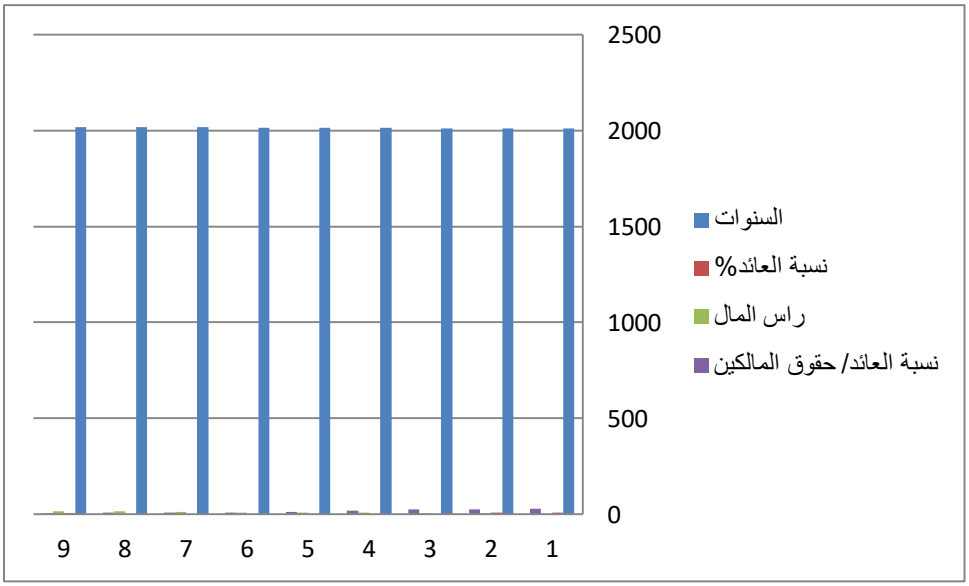

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول(٥)

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

توصلت الباحثة الى مجموعة من التوصيات منها:

١- على الرغم من انخفاض نسبة كفاءة رأس المال الى دون النسبة المعتمدة البالغة (١٢%)، وتدني الملاءمة الماليةٌ، الا ان المصارف التجاريةٌ الحكوميةٌ تحظى بثقة الأفراد باعتبارها مصارف مسندة ومضمونة من جانب الحكومة (المالك القوي) وان احتمال تعرضها للإفلاس بعيدٌ جدا.

٢- ضعف وسائل واجراءات الرقابة الفعالة التي تضمن توفير حد ادنى من الافصاح والشفافية للمتعاملين.

٣- ضعف قاعدة البيانات او محدوديتها لدى بعض الشركات مما لا يساعد المستثمر في اتخاذ القرار الاستثماري السريع والمأمون .

التوصيات

١- من الضروري اعتماد مجموعة أكبر و أشمل من المؤشرات والنسب، التي تعبر بشكل فعال عن حالة الاستقرار المال ، وتؤخذ بنظر الاعتبار خصوصيةٌ النظام المصرفي العراقي.

٢- ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بإصدار تعليمات للمصارف لتنظيم واستخدام التقنيات المصرفية الحديثة في اعمالها ومنها النظم المصرفية الشاملة ، واجهزة الصراف الالي، وبطاقات الائتمان وغيرها وتزويد المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بتقرير نصف سنوي عن تطور التقنيات المصرفية لديها واعتمادها كمؤشر ايجابي ضمن نظام تقييم المصارف.

٣- ضرورة تجنب المصارف الاعتماد على الرفع المالي المفرط الذي من شأنه أن يعمل زيادة أعباء الديون بما فيها الفوائد وبالتالي ضعف قدرتها على سداد الالتزامات عند استحقاقها.

المصادر

اولا- المصادر بالعربيه:-

١- حاج موسى، عبد الوهاب عثمان، السلامة المصرفية والاستقرار المالي، الخرطوم: دار السداد، ٢٠٠٧.

٢- غازي شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، عدد ٣٦، ٢٠٠٥.

ثانيا- المصادر الانكليزية:-

1-Central Bank of Iraq, Directorate General of Statistics and Research, Department of Financial Market

Research, annual reports of financial stability in Iraq for the period(2010-2018).

2-Flannery ,Mark J,(2007) –supervising Bank safety and Soundness :Some open Issues – federal Reserve Bank of Atlanta ,fist and second quarters.

3-Gjedrem, svein (2005) -The Macro prudential approach to financial stability-, Bis Review.

4-Deutsche Bundes bank, (2006)- Financial soundness indicators – Financial stability Review ,Frankfort

.